
تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السبعين بعد المائة

الوثيقة: EB 2023/139/R.24

بند جدول الأعمال: 11(هـ)

التاريخ: 12 سبتمبر/أيلول 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالمعلومات المقدمة في هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

كلوديا تن هاف

سكرتيرة الصندوق

مكتب سكرتير الصندوق

البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

Advit Nath

المدير والمراقب المالي

شعبة المراقب المالي

البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

موجز تنفيذي

- 1- استعرضت لجنة مراجعة الحسابات وثيقة الاستعراض المسبق لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2024، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية في الأجل المتوسط للفترة 2025-2026، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإشارية للفترة 2025-2026، التي ستُقدَّم إلى الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي، لاستعراضها.
- 2- واستعرضت اللجنة أيضا التقرير المرحلي بشأن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابعين بعد المائة

- 1- انعقد الاجتماع السابعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 6 سبتمبر/أيلول 2023 بطريقة مختلطة.
- البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2023/170/R.1) - للموافقة
- 2- اعتمد جدول الأعمال مع إدراج البنود التالية:
 - تحت البند 6 من جدول الأعمال - التقارير المالية الموحدة المقدمة إلى المجلس التنفيذي
 - تحديث شفوي عن التجديدين الثالث عشر والثاني عشر لموارد الصندوق.
 - تحت البند 7 من جدول الأعمال - مسائل أخرى
 - نُظر في تقرير مراجعة داخلية في جلسة مغلقة.
- لفتت لجنة مراجعة الحسابات أيضا إلى أن العرض عن الإشراف على وظيفة الشؤون الأخلاقية في الصندوق أرجئ إلى الاجتماع الذي سينعقد في نوفمبر/تشرين الثاني.
- البند 3 من جدول الأعمال - الاستعراض المسبق الرفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والراسمالية للصندوق لعام 2024، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإشارية للفترة 2025-2026 (AC 2023/170/R.2)
- 3- قدّمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الإرشادات القيمة التي تلقتها من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات خلال الاجتماعات الثنائية والعملية الشاملة والتشاورية المستمرة ستساعد في إعداد وثيقة الميزانية النهائية وضبطها بدقة.
- 4- وأشارت الإدارة إلى التحول الذي شهده الصندوق خلال السنوات الأخيرة، مما أتاح تنفيذ حافظة متنامية وأكثر تعقيدا ضمن ميزانية بنمو حقيقي صفري، وشددت على أن الموارد الإدارية المتزايدة أتاحت للصندوق، خلال العامين الأولين من التجديد الثاني عشر لموارده، الاستثمار في الأولويات الأساسية مثل اللامركزية والإصلاحات المؤسسية، تماشيا مع المسار الاستراتيجي للصندوق في الأجل الطويل من أجل تعميق أثره.
- 5- وأكدت الإدارة أن تركيز الميزانية المقترحة لعام 2024 ظل منصبا على تنفيذ البرامج واللامركزية، مشيرة إلى أن القيمة المتوقعة لبرنامج القروض والمنح لعام 2024 تبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، وإلى أن عمليات المركزية المخطط لها ستعزز الحضور في المكاتب القطرية، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد.
- 6- ورهنا بتوقيت إنشاء المكاتب القطرية في إقليم آسيا والمحيط الهادي وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، سنتضمن الميزانية المقترحة لعام 2024 زيادة بالقيمة الحقيقية تصل إلى 1.9 في المائة، ويُتوقع أن تبلغ القيمة الاسمية لإجمالي الميزانية 183.5 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك زيادة صافية في الأسعار بمقدار نحو 2.53 في المائة. وأشير أيضا إلى أن الميزانية الراسمالية لعام 2024 ستتراوح من 5.4 مليون دولار أمريكي إلى 6.2 مليون دولار أمريكي.
- 7- وقدّم مكتب التقييم المستقل في الصندوق برنامج عمله وميزانيته لعام 2024. واشتمل برنامج العمل على ما يلي: بدء التقييم المؤسسي للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد على أن يكتمل في عام 2025؛ وتقييم مواضيعي جديد عن دعم الصندوق للتغذية؛ وإعداد التقرير السنوي الجديد عن التقييم المستقل في الصندوق؛ وإجراء تقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية وتقييمات الأداء. ولأغراض هذا الاستعراض المسبق، قدّرت ميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2024 بـ 5.952 مليون دولار أمريكي، مقارنة بميزانية 2023

البالغة 5.971 مليون دولار أمريكي. ويقابلها 0.51 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوقع في الصندوق للعام المقبل، وهي نسبة أقل من سقف ميزانية مكتب التقييم المستقل الذي اعتمده المجلس التنفيذي ويبلغ 0.9 في المائة. وأشير أيضا إلى أنه يجب على مكتب التقييم المستقل أن يجري، بالتشاور مع مكتب الميزانية وتطوير المنظمة في الصندوق، تقييما للميزانية المطلوبة لموظفيه في وظائف الفئة الفنية وما فوق. فضلا عن ذلك، لاحظ أعضاء لجنة مراجعة الحسابات أن لجنة التقييم قدمت تعقيبات عن حجم الميزانية، وسيأخذها مكتب التقييم المستقل في الاعتبار. وسيقدم مكتب التقييم المستقل صياغة منقحة للميزانية في دورة لجنة التقييم التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول وفي اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الذي سينعقد في نوفمبر/تشرين الثاني.

8- وفي حين ثمن أعضاء اللجنة الزيادة المقترحة التي قُدمت في الاستعراض المسبق، باعتبار أنها متوسطة وأقل من الزيادات الأخيرة التي سُجلت في السنوات الماضية، طلبوا توضيحات بشأن عملية اللامركزية والتكاليف لمرة واحدة والتكاليف المتكررة المتصلة بها، وكيفية مساهمة زيادة الميزانية المقترحة في هذه العملية وفي قدرة الصندوق على التنفيذ الكامل لبرنامج التجديد الثاني عشر لموارده في عام 2024.

9- وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة أيضا الإدارة على اعتماد نهج قوي لترتيب الأولويات، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المخطط لها في عام 2024، والتكاليف المتصلة بها والمفاضلات المحتملة، من أجل احتواء الزيادات في الميزانية. وثمن أعضاء اللجنة أيضا زيادة استخدام الميزانية المرحلة.

10- ومن أجل تقديم مقترح ميزانية مبرر جيدا، التمس بعض الأعضاء مزيدا من الشفافية في التكاليف الحقيقية والاسمية على السواء، ولا سيما فيما يتعلق بالافتراضات المختلفة بشأن التضخم، واتجاهات وتفاصيل معدل الوظائف الشاغرة، ونفقات السفر والخدمات الاستشارية، والميزنة الذكية.

11- واعتُبرت الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل كافية ومدعمة بأدلة جيدة.

12- ورحبت الإدارة بتعقيبات الأعضاء، وأشارت، لدى تقديم التوضيحات المطلوبة، إلى أن الوثيقة هي استعراض مسبق لمظروف الميزانية لعام 2024، وإلى أن التوحيد وترتيب الأولويات سيُنجزان قبل وضع اللامسات النهائية على الوثيقة التي ستُقدّم في الاجتماع الذي سينعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

13- وأوضحت الإدارة أن الزيادة المقترحة في الميزانية ستوجّه بالكامل إلى توفير الموارد لتغطية التكاليف التراكمية للامركزية، والتي سيجري تعويضها جزئيا من خلال الوفورات والمفاضلات استنادا إلى خط الأساس لعام 2023. وفيما يتعلق بتعديل الأسعار المطبق على مكون الميزانية الخاص بتكاليف الموظفين، أوضحت الإدارة أنه يُتوقع أن يكون أدنى من معدل التضخم المطبق على فئات الإنفاق الأخرى. وأشير أيضا إلى أن النسخة النهائية من وثيقة الميزانية ستتضمن معلومات إضافية ذات درجة كافية من الدقة، بما في ذلك تفاصيل الميزنة الذكية (مثل التكاليف المباشرة وغير المباشرة).

14- ولفتت الإدارة أيضا إلى أن التنفيذ كان صعبا جدا خلال عام 2023 بسبب عدم الاستقرار الجيوسياسي والسياق الاقتصادي العالمي، والارتفاع في أسعار الفائدة والتضخم، والتي أثرت سلبا، في بعض الحالات، على مرحلة التصميم في مشروعات الصندوق و/أو تسببت بإرجائها. وفي الجانب الإيجابي، توقعت الإدارة طلبا مرتفعا على موارد الصندوق، بموجب كل من نظام تخصيص الموارد على أساس الإداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة في برنامج القروض والمنح لعام 2024. وأوصت الإدارة بمواصلة النهج الاستباقي في إعادة تخصيص الموارد من أجل ضمان كفاءة إدارة الحافظة وإعادة برمجتها. وأعلمت الإدارة اللجنة بانعقاد حلقة دراسية غير رسمية في وقت قريب بشأن اتجاهات التوظيف ومعدل الوظائف الشاغرة.

15- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد خضعت للاستعراض؛ وعند صياغة وثيقة الميزانية النهائية، سُنُدج الإدارة الآراء التي سيُدلى بها خلال الاجتماع السبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات. وستُقدّم الوثيقة إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي لاستعراضها.

البند 4 من جدول الأعمال – التقرير المرحلي بشأن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023 (AC 2023/170/R.3)

16- قدّم مكتب المراجعة والإشراف تحديثًا عن الاتجاهات والمسائل البارزة التي انبثقت من الأنشطة الأخيرة لمراجعة الحسابات والتحقيقات. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الأنشطة المرحّلة من عام 2022 قد أُنجزت، وإلى أن معظم المهام لعام 2023 ستنتهي بحلول نهاية العام. وقد أجرى مكتب المراجعة والإشراف مراجعة لحسابات معظم البرامج القطرية العالية المخاطر في الأعوام الثلاثة الأخيرة. ويُتوقَّع أن تبدأ نتائج مراجعة حسابات البرامج القطرية الجارية والمستقبلية بإظهار التحسينات الكبيرة في الإشراف على الأنشطة الاستثمارية للمشروعات وأنشطة التوريد التي أُنجزت في الأعوام الأخيرة. واستمر عمل مراجعة الحسابات المتعلق بالجوانب المالية وجوانب المعاملات في عمليات ووظائف الأعمال في الصندوق في تأكيد الامتثال القوي للضوابط في هذه المجالات والتقييد الشديد بها. وازدادت وتيرة تلقي الشكاوى عن سوء السلوك والفساد خلال عام 2023. وأُعلِّمت اللجنة بأن عدد موظفي مكتب المراجعة والإشراف أصبح الآن مكتملا وبأن المكتب يحصل على مخصصات الميزانية الكاملة. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه يمكن أن يكون لتطبيق سياسة التناوب الإلزامي على موظفي مراجعة الحسابات في مكتب المراجعة والإشراف – وهي ممارسة غير مطبقة في أي منظمة أخرى في الأمم المتحدة أو مؤسسة مالية دولية أخرى – تأثير سلبي كبير على قدرات مكتب المراجعة والإشراف في مجال مراجعة الحسابات وعلى قدرته على العمل بالاستقلالية المطلوبة، وبالنظر أيضا إلى أن فريق مراجعة الحسابات في الصندوق صغير وجديد إلى حد ما. وختاما، أُشير إلى أنه يُتوقَّع صدور مسودة التقرير الأول للاستعراض الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية بحلول نهاية سبتمبر/أيلول.

17- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير المرحلي وطلبوا توضيحات بشأن إنجاز مهام مراجعة الحسابات لعام 2023، وموارد مكتب المراجعة والإشراف والعدد المتزايد للشكاوى عن سوء السلوك والفساد. ووافقت اللجنة على الموقف الذي يعتبر أنه يجب عدم إخضاع موظفي مكتب المراجعة والإشراف للتناوب الإلزامي لأن ذلك يؤثر سلبا في موضوعية المكتب واستقلاليته بوصفه خفايا للدفاع، وأشارت إلى أن ذلك لا يتواءم مع ممارسات منظمات الأمم المتحدة الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

18- وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن غالبية تقارير المراجعة الداخلية لعام 2023 ستُنجز بحلول نهاية عام 2023، وأن جميع التقارير لعام 2022 قد صدرت بالفعل. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى التحديات التي يواجهها في إدارة المهام المتوازية من أجل التكيف مع التغييرات في المواعيد وأولويات الكيانات الخاضعة للمراجعة. وجرى تزويد مكتب المراجعة والإشراف بالميزانية المتبقية المطلوبة لعام 2023. وارتبط العديد من شكاوى سوء السلوك والفساد بالبرامج القطرية التي تُنفَّذ في أوضاع هشة. وتمثل أحد العوامل التي ساهمت في زيادة الادعاءات خلال هذه الفترة في العدد المرتفع للمسائل التي تدق ناقوس الخطر، والتي حددتها أفرقة مراجعة الحسابات وأبلغت عنها من خلال المراجعات العديدة التي أُجريت للبرامج القطرية العالية المخاطر، بالإضافة إلى الشكاوى الخارجية التي حفزها وجود أفرقة مراجعة الحسابات في الميدان. وينسق مكتب المراجعة والإشراف مع مكاتب مراجعة الحسابات الأخرى التابعة للأمم المتحدة حيثما يُحتمل أن تتداخل أنشطة المراجعة، وسيواصل القيام بذلك فيما يتعلق بالمراجعة المقبلة لحسابات البرنامج القطري في إثيوبيا. وقد عُذِّلت بعض التوصيات ذات الأولوية العالية التي فات موعدها لتصبح ذات أولوية عادية في الحالات التي خلص فيها مكتب المراجعة والإشراف في تقييمه إلى أن الإجراءات التي اتخذتها بالفعل الشعب المسؤولة خففت جزئيا من المخاطر ذات الصلة.

19- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد خضعت للاستعراض، وستُنشر نسخة منقحة بعد الاجتماع.

البند 5 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحادي والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2023/170/R.4)

- 20- استعرضت اللجنة مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحادي والسبعين بعد المائة الذي سينعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وأشارت إلى إدراج البنود التالية:
- تحديث مرحلي عن اللامركزية في الصندوق.
 - تحديث بشأن سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة؛
 - استعراض تنفيذ رد الإدارة على التقييم المؤسسي لعام 2018 بشأن تقرير إدارة الأصول والخصوم المتعلق بالهيكلية المالية للصندوق حتى تاريخ يونيو/حزيران 2023؛
 - الإشراف على وظيفة الشؤون الأخلاقية في الصندوق.
- 21- **الحييلة والمتابعة:** اعتُبر أن مسودة جدول الأعمال المؤقت قد خضعت للاستعراض.
- البند 6 من جدول الأعمال - التقارير المالية الموحدة المقدمة إلى المجلس التنفيذي**
- تحديث شفوي عن وضع التجديدين الثالث عشر والثاني عشر لموارد الصندوق**
- 22- قدمت الإدارة تحديثًا شفويًا عن وضع المساهمات في التجديد الثاني عشر للموارد ومستوى التعهدات التي جرى تسلمها بالفعل للتجديد الثالث عشر للموارد.
- البند 7 من جدول الأعمال - مسائل أخرى**
- 23- **نوقش تقرير المراجعة الداخلية التالي في جلسة مغلقة:**
- (أ) IAR/23/06 – مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية